ملف العدد: الطاقة.. وما أدراك ما الطاقة السورية

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 56 الأحد 22 تشرين الثاني 2026 | 12 صفحة



شتاء السوريين.. حين تتعثر الحكومة وتُختبر مسؤولية مجلس الشعب

2
قمة شينزن.. هل يعيد الكبار رسم خرائط النفوذ في العالم؟

10
كيف أعاد الصراع السياسي تشكيل فتاوى ابن تيمية؟



الافتتاحية



في انتظار قانون العاملين الجديد.. التفاوت في الأجور والعدالة المطلوبة

أسامة آغي

أمر يثير الاستغراب والدهشة أن يؤدي اثنان العمل ذاته، ولا ينالا الأجر نفسه، وربّ العمل هو الدولة السورية الجديدة.

هذا التفاوت في الأجور يخلق تمييزاً صريحاً بين فئة الموظفين الجدد، الذين التحقوا بوظائف في الدولة السورية بعد التحرير، مع الموظفين الذين كانوا ولا يزالون على رأس عملهم قبل التحرير وبعده.

فليس منطقياً أن يحصل الموظف الجديد على راتب يفوق راتب الموظف القديم بضعفين، وإن كان تعيين الجديد بعقد قابل للتجديد، وليس على أساس قانون موحد للعمل.

قد يتفهم الموظفون القدامى وجود فروق في الراتب الشهري مع الموظفين الجدد، وتكون الفروق تتعلق ببدل نقل أو بدل سكن محدّد. وهذا في غالبه يأتي على قاعدة أن غالبية من تمّ تعيينهم في الدولة بعد التحرير قدموا من محافظة إدلب أو محافظة حماة أو أي محافظة أخرى.

لكن أن يكون الفرق في الراتب أو الأجر كبيراً يتجاوز أضعافاً أقلها ضعفين، فهذا يخلق تمييزاً بين العاملين الذين يؤدون الأعمال ذاتها.

حلّ هذا الأمر، والذي نعتقد أنه مؤقت، يكون بإصدار قانون جديد للعاملين يوحّد قواعد العمل والأجور وغيره مما يتعلق من أمور تخصّ العاملين في الدولة.

قانون جديد للعاملين هو مهمة ملحّة يجب العمل على إصداره من قبل مجلس الشعب، فليس من المنطقي بقاء تفاوتات كبرى في الأجور على الصورة التي ذكرناها قبل قليل. وإن بقاء هذا التفاوت يتنافى مع مبدأ المساواة بين فئات العاملين.

قانون العاملين الجديد المنتظر ينبغي أن يمنح العاملين تعويضات بدل النقل، سيما وأن بعض الموظفين يضطرون في العاصمة والمدن الكبرى إلى استخدام حافلتين للوصول من بيوتهم إلى مقرات عملهم.

كذلك ينبغي أن يتبنى قانون العمل الجديد حق الطبابة المجانية في المستشفيات لكل أنواع العمليات الجراحية أو تقديم الدواء والمعاينات.

إن استمرار التفاوت في الأجور يتنافى مع مبادئ العدالة بين أفراد متساوين بتقديم الجهد أو متساوين بالشهادة العلمية وعدد ساعات العمل.

قيادة العهد الجديد هي الجهة الرئيسية في توجيه الأمور نحو تحقيق العدالة بين العاملين، ومجلس الشعب هو المعني الأول في إصدار قانون عاملين موحّد، هذا القانون يجب أن يحقّق العدالة بين كل العاملين في الدولة ويلغي كل تمييز.

قمة شينزن..
هل يعيد الكبار رسم خرائط النفوذ في العالم؟

مصطفى الفرحات



تتجه أنظار العالم في التاسع عشر من نوفمبر إلى مدينة شينزن الصينية، حيث يلتقي الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الصيني شي جين بينغ، في قمة ثلاثية غير مسبوقة تجمع قادة ثلاث قوى تمتلك من أدوات التأثير السياسي والعسكري والاقتصادي ما يجعل أي تفاهم بينها حدثاً يتجاوز حدود العلاقات الثنائية، ليطال مستقبل النظام الدولي بأكمله.

تأتي هذه القمة في لحظة شديدة الحساسية، تتداخل فيها الحروب مع المفاوضات، وتتقاطع فيها المصالح الاستراتيجية مع حسابات النفوذ، فالملف الأوكراني لا يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة، والمواجهة الأميركية - الإيرانية تعيش مرحلة من التصعيد والتفاوض المتعثر، فيما تبقى تايوان نقطة الاحتكاك الأكثر حساسية في العلاقة بين واشنطن وبكين.

ومن هنا، لا تبدو أهمية القمة محصورة فيما سيُعلن عنها من اتفاقات، بل فيما يمكن أن تفتحه من قنوات تفاهم غير مباشرة حول ملفات يصعب فصل بعضها عن بعض.

ثمة تحليلات تتحدث عن احتمالات مقايضة سياسية بين الملفات الكبرى، فهل يمكن أن تقبل واشنطن بتسوية تتضمن تنازلات أوكرانية في دونباس مقابل ضمانات أمنية لكييف، وربما ترتيبات أوروبية أوسع، في حين تمارس موسكو نفوذها على طهران لتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية مع واشنطن؟

وهل يمكن أن تحصل بكين، في المقابل، على تفاهمات أميركية تقلل الضغوط حول تايوان؟

هذه فرضيات لا توجد حتى الآن أدلة تؤكد أنها مطروحة كصفقة متكاملة، لكنها تعكس طريقة تفكير بعض المحللين في طبيعة التفاعلات بين القوى الكبرى.

ومع ذلك، فإن تقرير مصير دول وشعوب من دون مشاركتها يثير إشكاليات سياسية وقانونية عميقة، ويجعل أي تفاهم من هذا النوع صعب التحول إلى تسوية مستقرة.

لكن الملف الأكثر إلحاحاً بالنسبة للشرق الأوسط هو إيران، فواشنطن تجمع اليوم بين الحشد العسكري والضغط الاقتصادي من جهة، وترك أبواب التفاوض مفتوحة من جهة أخرى، ووجود ثلاث حاملات طائرات أميركية في المنطقة، بالتزامن مع استمرار التوتر في مضيق هرمز، يعكس حجم الاستعداد العسكري، لكنه لا يعني بالضرورة أن قرار الحرب الشاملة قد اتُّخذ.

وهنا يبرز السؤال:

إذا تعثرت الدبلوماسية، فهل تتجه واشنطن إلى عملية عسكرية واسعة قد يشار إليها إعلامياً باسم «المطرقة»؟

> تأتي هذه القمة في لحظة شديدة الحساسية، تتداخل فيها الحروب مع المفاوضات، وتتقاطع فيها المصالح الاستراتيجية مع حسابات النفوذ.

وهل تستطيع الضربات هذه المرة تحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز استهداف المنشآت العسكرية والنووية، أم أن النتيجة ستكون تكراراً لجولات القصف السابقة، مع بقاء أسباب الصراع قائمة؟

الأخطر أن أي مواجهة جديدة لن تبقى محصورة بين واشنطن وطهران، فدول المنطقة قد تجد نفسها أمام تداعيات مباشرة، سواء بفعل الصواريخ والطائرات المسيّرة أو نتيجة اتساع نطاق المواجهة.

كما أن أمن الطاقة سيكون في قلب المعادلة، خصوصاً إذا تعرضت الملاحة في مضيق هرمز لاضطراب واسع، بما قد ينعكس على أسعار النفط والغاز وسلاسل الإمداد والاقتصاد العالمي.

أما الأذرع الإقليمية لإيران، فسيكون دورها مرتبطاً بحسابات طهران ومدى اتساع المواجهة.

وقد تتحول إلى أدوات ضغط إضافية، أو إلى جبهات مستقلة نسبياً تزيد من تعقيد المشهد، وهو ما يجعل احتواء التصعيد أكثر صعوبة.

في المقابل، تدرك الصين أن اضطراب أسواق الطاقة والتجارة العالمية لا يخدم مصالحها الاقتصادية، فيما لا ترغب روسيا بالضرورة في انزلاق المنطقة إلى مسار يصعب التحكم بنتائجه.

إن قمة شينزن قد لا تنهي الحروب، وربما لا تنتج اتفاقات معلنة، لكنها قد تؤسس لتفاهمات تغير اتجاه بعض الملفات.

وفي عالم تتشابك فيه المصالح إلى هذا الحد، لم تعد الحروب تُقرأ فقط من خلال عدد الصواريخ وحجم القوات، بل أيضاً من خلال ما يجري خلف أبواب التفاوض.

وبالنسبة لسورية، فإن أي انفراج إقليمي أو تفاهم دولي يحد من الصراعات ويفتح المجال أمام الاستقرار سيكون فرصة مهمة لاستكمال مسار التعافي واستعادة الحضور.

فسورية تحتاج إلى بيئة إقليمية مستقرة، لا إلى خرائط جديدة للصراع.

قد لا تعيد قمة شينزن رسم خريطة العالم دفعة واحدة، لكنها قد تكشف إلى أي اتجاه تسير هذه الخريطة:

نحو تسويات تحفظ مصالح الكبار، أم نحو جولة جديدة من صراع النفوذ؟

شتاء السوريين..

حين تتعثر الحكومة وتُختبر مسؤولية مجلس الشعب



مرعي الرمضان

> يظل السؤال معلقاً حول معايير توزيع النفط السوري المُنتج. فالتحدي لا يكمن في تباين الأرقام فحسب، بل في غياب الشفافية، وعدم نشر كشوفات تفصيلية.



مع كل منخفض جوي يطرق أبواب المدن والقرى السورية، لا يكتفي البرد بالتسلل إلى البيوت المتعبة، بل يفضح ملفات العجز الإداري وغياب الرؤية الاقتصادية. لم تعد أزمة التدفئة تفصيلاً موسمياً تُسكّنه الوعود، بل باتت قضية تمس الأمن المعيشي لملايين المواطنين المحاصرين بين مطرقة الغلاء وسندان التقنين، وسط تساؤلات مشروعة حول جدوى القرارات الحكومية، وغياب الرقابة البرلمانية الفاعلة التي يُفترض أن تكون صوت الشارع.

منذ إعلان وزارة الطاقة في السابع عشر من أيلول الماضي اعتماد نظام الشرائح السعرية الثلاث للمازوت - شريحة للتدفئة والزراعة، وأخرى متوسطة للقطاعات الإنتاجية، وثالثة للمستورد الحر - استبشر الشارع بتنظيم السوق وتأمين الحد الأدنى من الدفء بأسعار تناسب دخله المنهك. غير أن مرور شهرين كشف فجوة عميقة بين التخطيط النظري والتنفيذ الميداني؛ إذ غابت الشريحة المدعومة عن المحطات، وبقيت الشريحة الأعلى سعراً سيدة الموقف. وحتى قرار اللجنة الدائمة لتحديد أسعار المواد البترولية في الخامس عشر من تشرين الثاني بتخفيض سعر ليتر المازوت من 175 إلى 150 ليرة سورية جديدة، لا يعالج جوهر الأزمة ما دامت الأسرة عاجزة عن نيل مخصصاتها بالسعر المعلن، بعيداً عن جشع السوق السوداء.

هنا يبرز التساؤل الجوهري حول إدارة الموارد. فبينما أشارت بيانات وزارة الطاقة في أيلول إلى أن إنتاج سوريا من النفط الخام يتراوح بين 100 و108 آلاف برميل يومياً، وأن الحاجة الكلية من المازوت تُقدّر بنحو 7.72 ملايين ليتر يومياً (يغطي الإنتاج المحلي قرابة 3.09 ملايين ليتر منها بنسبة 40%) - وهي تقديرات قفزت لاحقاً في إحاطات الوزارة أمام البرلمان لتلامس 12 مليون ليتر يومياً - يظل السؤال معلقاً حول معايير توزيع هذه الكميات. فالتحدي لا يكمن في تباين الأرقام فحسب، بل في غياب الشفافية، وعدم نشر كشوفات تفصيلية توضح الكميات المخصصة فعلياً للتدفئة والزراعة مقارنة بالمعلن.

وتتضاعف مأساة السوريين هذا الشتاء مع إحكام «مثلث الحصار المعيشي»؛ فالعاجز عن تأمين المازوت الرسمي يجد أبواب البدائل موصدة. التدفئة الكهربائية باتت مستحيلة بعد رفع التعرفة لتتراوح بين 6 و17 ليرة للكيلوواط الواحد، بالتوازي مع ساعات التقنين الطويلة. أما الحطب ومخلفات الزراعة، فقد حلّقت أسعارها بفعل شح المعروض وتشديد الملاحقات. وأمام هذا الانسداد، يفرض الواقع سؤالاً إنسانياً قاسياً: هل يُدفع المواطنون إلى حرق ملابسهم القديمة وأثاثهم المتهالك وحتى البلاستيك للنجاة من البرد، دافعين صحتهم وسلامة أطفالهم ثمناً لذلك؟

معالجة هذا الخلل تفرض التخلي عن سياسة الدعم العشوائي؛ فالدعم الشامل دون تمييز لا يستقيم في بلد يعاني شح الموارد. وهنا تبرز الحاجة لإقرار «إحصاء وطني شامل» وبناء قاعدة بيانات رقمية تربط السجل المدني بالدخل الفعلي والملكية العقارية واستهلاك الطاقة، مقترنة بضمانات حماية الخصوصية وآلية شفافة للتظلم. هذا المسار، متزامناً مع أتمتة سلاسل التوريد وتتبع الصهاريج إلكترونياً، كفيل بتوجيه الدعم لمستحقيه والحد من تسربه للسوق السوداء، شرط إسناده بقوانين صارمة تُجرّم التلاعب بقوت الناس، مع مراعاة التفاوت الجغرافي بين المحافظات والريف والمدينة.

هل تعكس أولويات المجلس أولويات السوريين؟

ثمة سؤال يتجاوز النصوص الدستورية ليمس جوهر التمثيل السياسي: هل تعكس أولويات مجلس الشعب أولويات السوريين الفعلية؟ المواطن الذي يعجز عن تدفئة أطفاله لا تعنيه النقاشات التشريعية المنفصلة عن واقعه، بقدر ما يعنيه أن يجد من ينقل معاناته إلى قاعة المجلس، ويُحرج الحكومة بأسئلة محددة حول تعثر التوزيع، وعدالة الأسعار، وتفاوت الإمدادات. فالتمثيل النيابي لا يستمد شرعيته من شغل المقاعد، بل من القدرة على تحويل أوجاع المجتمع إلى أولويات عامة والدفاع عنها أمام السلطة التنفيذية. وحين يغيب صوت المواطن عن الملفات التي تمس حياته اليومية، لا يعود القصور حكومياً فحسب، بل يطال جدوى المؤسسة التي يُفترض أنها تمثله.

الرقابة مسؤولية وليست صلاحية

تشريعياً، يتجدد النقاش حول الدور الرقابي للمجلس؛ فصحيح أن الإعلان الدستوري السوري الصادر في آذار 2025 حصر اختصاصات المجلس في إقرار القوانين والموازنة العامة وعقد جلسات الاستماع للوزراء، دون نصوص لحجب الثقة، لكن محدودية الصلاحيات لا تبرر محدودية الأداء.

عقد المجلس بالفعل جلسة استماع لوزير الطاقة في العشرين من أيلول الماضي، ناقشت التسعير، وشفافية العقود، ومكافحة التلاعب في المحطات. ورغم أنها خطوة مشروعة، إلا أنها تطرح سؤالاً أعمق: ما الذي تغيّر بعد الجلسة؟ وهل تحولت إيضاحات الوزير إلى التزامات ملزمة انعكست دفئاً في بيوت الناس؟ المعيار الحقيقي لتقييم الأداء الحكومي والبرلماني لا يُقاس بعدد القرارات أو الجلسات، بل بأثرها على الأرض وقدرتها على كشف الفجوة بين التصريحات والواقع. ويملك المجلس، عبر لجانه المختصة وصلاحياته في مناقشة الموازنة، أن يُبقي ملف المحروقات تحت مجهر المساءلة لضمان إدراج أمن الطاقة والتدفئة في صلب الإنفاق العام.

الدولة لا تُختبر بوفرة مواردها بقدر ما تُختبر بعدالة إدارتها وترتيب أولوياتها. وحين تصبح التدفئة امتيازاً للقادرين، تتحول الأزمة من شحٍّ في الإمكانات إلى خللٍ في الإدارة والمساءلة. وبين حكومة مطالبة بالشفافية والتنفيذ، ومجلس شعب مطالب برقابة فاعلة تتجاوز الشكل، تظل الثقة العامة هي الرهان الأكبر. فالمواطن لا ينتظر وعوداً بالدفء، بل ينتظر مؤسسات تضع احتياجاته الأساسية في صدارة الأولويات الوطنية، وتبادر إلى حل الأزمات قبل وقوعها، لا تبريرها بعد فوات الأوان.

تغيّر النظام.. ومازال السوريون يرتجفون



صفوان جمو

> ما جدوى الإعلان عن مازوت مدعوم إذا لم يصل إلى المواطنين؟ وما قيمة تحديد أسعار مختلفة إذا كانت المادة الأعلى سعراً هي الأكثر حضوراً في المحطات والأسواق؟

مع قدوم الشتاء، يعود المازوت إلى صدارة اهتمامات السوريين، ليس بوصفه مادة من مواد الطاقة، بل باعتباره قضية يومية تتعلق بكيفية قضاء ليلة باردة دون أن تتحول المنازل إلى ثلاجات.

ففي سوريا، لم تعد التدفئة من بديهيات الحياة، بل أصبحت مشروعاً اقتصادياً يحتاج إلى حسابات دقيقة، وربما إلى ميزانية مستقلة، فيما باتت بعض الأسر مضطرة إلى الاختيار بين شراء الوقود وتأمين احتياجات أخرى لا تقل أهمية.

لقد اعتاد السوريون خلال سنوات حكم النظام البائد على أن يكون الشتاء موسماً إضافياً للمعاناة. لم يكن المازوت متوفراً بما يكفي، وكانت طوابير الانتظار جزءاً من المشهد اليومي، حتى ابتكرت السلطة ما سمته «البطاقة الذكية»، التي لم تحل مشكلة نقص المحروقات، بل نظمت عملية توزيع النقص على المواطنين. كان المطلوب من السوري أن يتكيف مع العجز، وأن يتعلم كيف يوزع كمية محدودة من الوقود على أشهر الشتاء، وكأن المشكلة في طريقة استهلاكه لا في عجز الدولة عن تأمين احتياجاته.

كان سقوط النظام يفترض أن يفتح الباب أمام تغيير أعمق من مجرد تغيير المسؤولين والوجوه. كان السوريون ينتظرون أن تصبح حاجاتهم الأساسية في مقدمة الأولويات، وأن تتغير طريقة إدارة الملفات التي ظلت لعقود مصدر استنزاف يومي لحياتهم.

لكن أزمة التدفئة هذا الشتاء تطرح أسئلة جدية حول مدى قدرة الحكومة الجديدة على ترجمة وعود التغيير إلى نتائج ملموسة.

ففي 17 أيلول الماضي، أعلن وزير الطاقة اعتماد ثلاث شرائح سعرية لمادة المازوت، بينها شريحة مخصصة للتدفئة والزراعة بسعر مخفض، وأخرى للاستخدامات المختلفة، وثالثة للمازوت المستورد. بدا القرار حينها خطوة إيجابية، وكان من المفترض أن يخفف العبء عن الأسر.

فما جدوى الإعلان عن مازوت مدعوم إذا لم يصل إلى المواطنين؟ وما قيمة تحديد أسعار مختلفة إذا كانت المادة الأعلى سعراً هي الأكثر حضوراً في المحطات والأسواق؟ يبدو أحياناً أن الحكومة تتعامل مع المشكلة باعتبارها مسألة تسعير وإعلانات، بينما ينتظر المواطن حلاً أكثر بساطة: أن يجد المازوت عندما يحتاج إليه، وبالسعر الذي أعلنت الحكومة نفسها أنه مخصص له.

المشكلة هنا لا تتعلق فقط بتأخر تنفيذ قرار، بل بطريقة إدارة ملف يمس ملايين السوريين. فالحكومة تعرف أن الشتاء يأتي في موعد محدد، وأن احتياجات التدفئة ليست مفاجأة موسمية، وأن تأمين المحروقات وتوزيعها يحتاج إلى استعداد مسبق وخطة واضحة.

لذلك يصعب فهم أن تصل البلاد إلى ذروة الحاجة إلى التدفئة فيما لا تزال الوعود المتعلقة بتوفير المادة موضع انتظار.

وتزداد الأزمة قسوة في المناطق الأشد برودة، ولا سيما المرتفعات الجبلية في ريف دمشق والقلمون والسويداء، إضافة إلى مناطق الجزيرة السورية وأرياف حلب وإدلب وحماة وحمص.

ففي هذه المناطق لا تمثل المدفأة وسيلة للراحة فحسب، بل ضرورة صحية ومعيشية، خصوصاً للأطفال وكبار السن والمرضى.

أما الأسر النازحة والعائدة إلى منازل تفتقر إلى العزل الجيد أو النوافذ والأبواب، فتواجه شتاءً أكثر قسوة، في وقت لا تسمح فيه دخولها بشراء كميات كافية من الوقود.

ولا يمكن مطالبة الحكومة بحل أزمة الطاقة المتراكمة خلال سنوات الحرب في بضعة أشهر. فالإرث ثقيل والإمكانات محدودة، لكن محدودية الموارد لا تعني غياب التخطيط. كما أن صعوبة الظروف لا تبرر التأخر في تنفيذ القرارات، بل إن هذه الظروف تجعل ترتيب الأولويات أكثر إلحاحاً. فقبل الحديث عن مشاريع كبيرة وخطط بعيدة المدى، هناك ملايين المواطنين الذين يحتاجون إلى تدفئة منازلهم اليوم.

المطلوب خطة معلنة وواضحة لتأمين المازوت، تتضمن الكميات المتاحة، وآليات التوزيع، ومواعيد وصول المادة إلى المناطق، مع رقابة حقيقية على المحطات والأسواق لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

كما ينبغي إعطاء المناطق الأشد برودة والأسر الأكثر فقراً أولوية في التوزيع، بدلاً من ترك المواطنين لمواجهة السوق وقدرتهم الشرائية المحدودة.

لقد تعب السوريون من حكومات تطلب منهم الصبر والتكيف مع الظروف. وفي عهد النظام البائد، كان عليهم أن يتعلموا كيف يعيشون مع البطاقة الذكية وكميات الوقود المحدودة. أما اليوم، فهم ينتظرون أن يتعلم المسؤولون درساً مختلفاً، بأن وظيفة الحكومة ليست تنظيم طوابير المواطنين أمام الأزمات، بل العمل على ألا يقفوا فيها أصلاً.

فالتدفئة ليست رفاهية، ولا امتيازاً حكومياً، ولا سلعة ينبغي أن تصبح خارج قدرة معظم الأسر. إنها حاجة أساسية لاختبار جدية التغيير. وربما يكون السؤال الأهم هذا الشتاء ليس كم ليتراً من المازوت يستطيع السوري شراءه، بل كم بيتاً تستطيع الحكومة أن تضمن له الدفء، قبل أن يأتي شتاء آخر وتعود الأسئلة نفسها.



استراتيجية عادلة لتسعير الطاقة نحو توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية

خالد الحسين



لم يعد تسعير الطاقة مجرد قرار اقتصادي يتعلق بتحديد تكلفة الكهرباء أو أسعار المشتقات البترولية بل أصبح قضية استراتيجية ترتبط بصورة مباشرة بمستقبل الاقتصاد الوطني واستقراره الاجتماعي وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة. فالطاقة تمثل عصب النشاط الاقتصادي ومحركاً أساسياً للإنتاج والاستثمار والخدمات كما تشكل عنصراً جوهرياً في تكاليف المعيشة اليومية للأسر ولا سيما الفئات محدودة الدخل والأكثر هشاشة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية متكاملة لتسعير الطاقة تقوم على تحقيق معادلة دقيقة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة المالية.

إن الإشكالية الأساسية التي تواجه سياسات تسعير الطاقة في العديد من الدول تتمثل في صعوبة الموازنة بين ثلاثة اعتبارات رئيسية وهي ضمان توفير الطاقة بأسعار تعكس تكلفتها الحقيقية وحماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على قدرة القطاعات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الوطني. فالدعم الشامل لأسعار الطاقة رغم ما قد يحققه من تخفيف للأعباء في المدى القصير غالباً ما يؤدي إلى استنزاف الموارد العامة ويستفيد منه أصحاب الاستهلاك المرتفع بدرجة أكبر فضلاً عن تشجيعه أنماطاً غير رشيدة للاستهلاك. وفي المقابل فإن التحرير المفاجئ للأسعار دون توفير شبكات حماية اجتماعية كافية قد يترتب عليه ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج والمعيشة بما يفاقم معدلات الفقر ويعمق الفوارق الاجتماعية.

وعليه فإن الرؤية المقترحة ينبغي أن تنطلق من مبدأ أساسي مفاده أن الطاقة سلعة اقتصادية ذات بعد اجتماعي واستراتيجي وأن تسعيرها يجب ألا يخضع لمنطق السوق وحده ولا لمنطق الدعم الحكومي المفتوح وإنما لمنظومة متوازنة ومرنة تراعي خصوصية الاقتصاد الوطني ومستويات دخل المواطنين والقدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية.

أولاً: ضرورة اعتماد سياسة تسعير تدريجية وشفافة بحيث ترتبط أسعار الكهرباء والمشتقات البترولية بمؤشرات واضحة تعكس تكاليف الإنتاج والاستيراد والتوزيع مع مراعاة التقلبات في الأسواق العالمية وأسعار الصرف. وينبغي الإعلان مسبقاً عن آلية مراجعة الأسعار ودوريتها وتجنب القرارات المفاجئة التي تربك الأسواق وتضعف ثقة المستثمرين والمستهلكين. كما يجب أن تكون هناك حدود واضحة للتغيرات السعرية خلال الفترات الزمنية المحددة بما يضمن قدراً من الاستقرار وقابلية التنبؤ.

ثانياً: الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه باعتباره أحد أهم محاور الإصلاح. فليس من العدالة الاقتصادية أن يحصل المستهلك مرتفع الدخل الذي يمتلك إمكانات استهلاك كبيرة على المستوى ذاته من الدعم الذي تحصل عليه الأسرة الفقيرة. لذلك ينبغي تصميم شرائح استهلاك للكهرباء تراعي حجم الاستهلاك ومستوى الاحتياج بحيث تحظى الكميات الأساسية اللازمة للحياة اليومية بأسعار مدعومة بينما تعكس شرائح الاستهلاك الأعلى التكلفة الاقتصادية بصورة أكبر. وبالنسبة للمشتقات البترولية يمكن توجيه الدعم بصورة مباشرة إلى الفئات الأكثر احتياجاً من خلال تحويلات نقدية أو بطاقات دعم ذكية تستند إلى قواعد بيانات اجتماعية موثوقة.

ثالثاً: حماية القطاعات الإنتاجية باعتبارها شريكاً أساسياً في النمو الاقتصادي. إذ لا ينبغي أن تتحول سياسات إصلاح أسعار الطاقة إلى عامل يضعف الصناعة والزراعة والنقل والخدمات اللوجستية وهي قطاعات تشكل مصدراً رئيسياً لفرص العمل والقيمة المضافة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعرفة تراعي طبيعة النشاط الاقتصادي وكثافة استخدام الطاقة وتوفير برامج مؤقتة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة شريطة ربط هذا الدعم بتحسين كفاءة الاستخدام ورفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.

رابعاً: الاستثمار الجاد في كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة. فالمعالجة المستدامة لمشكلة ارتفاع تكاليف الطاقة لا تقتصر على إعادة النظر في الأسعار بل تتطلب تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة مرتفعة التكلفة وتوسيع مشروعات الطاقة الشمسية والرياح وتحديث شبكات الكهرباء والحد من الفاقد الفني والتجاري وتشجيع استخدام الأجهزة والمعدات الموفرة للطاقة. كما ينبغي توفير حوافز تمويلية وضريبية للأفراد والشركات التي تستثمر في تقنيات ترشيد الاستهلاك بما يحول كفاءة الطاقة إلى ثقافة اقتصادية ومجتمعية.

خامساً: تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة قطاع الطاقة من خلال نشر البيانات المتعلقة بتكاليف الإنتاج والاستيراد والدعم الحكومي وحجم الاستهلاك وإخضاع القرارات التنظيمية والمالية لمراجعة مستقلة. فالثقة المجتمعية تمثل شرطاً أساسياً لنجاح أي إصلاح اقتصادي ولا يمكن مطالبة المواطنين بتحمل أعباء إضافية دون إطلاعهم على مبررات القرارات والنتائج المتوقعة منها أو التأكد من توجيه الوفورات المالية إلى قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ولا تكتمل هذه الرؤية دون وجود نظام متطور للرصد والتقييم يقيس الأثر الفعلي لسياسات التسعير على معدلات الفقر والتضخم والتشغيل والاستثمار والتنافسية ويتيح مراجعة الإجراءات عند ظهور آثار اجتماعية أو اقتصادية غير مرغوبة. فنجاح الاستراتيجية لا يقاس فقط بقدرتها على تخفيض فاتورة الدعم أو تحسين الوضع المالي لمؤسسات الطاقة وإنما بمدى مساهمتها في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز فرص العمل وتحقيق النمو المستدام.

في المحصلة إن استراتيجية تسعير الطاقة الناجحة ليست تلك التي ترفع الأسعار لتحقيق التوازن المالي ولا تلك التي تثبتها على حساب استنزاف المال العام وإنما التي تنجح في إقامة توازن عادل بين التكلفة الاقتصادية والقدرة الاجتماعية. والمطلوب هو الانتقال من إدارة أسعار الطاقة بمنطق القرارات قصيرة الأجل إلى إدارتها بمنطق التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل بحيث يصبح الإصلاح تدريجياً ومدروساً ومصحوباً بحماية اجتماعية فعالة واستثمارات إنتاجية حقيقية.

فالطاقة ليست مجرد سلعة تباع وتشترى بل هي ركيزة من ركائز الأمن الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم فإن عدالة تسعيرها وكفاءة إدارتها تمثلان مدخلاً أساسياً لبناء اقتصاد أكثر إنتاجية وقدرة على مواجهة الصدمات ومجتمع أكثر تماسكاً وإنصافاً ومسار تنموي يضمن ألا يكون الفقراء والفئات المهمشة هم من يدفعون وحدهم ثمن الإصلاح.

البرد لا ينتظر القوائم..

المازوت في سورية بين القوائم والتوزيع

د. عصام شيخ الأرض



المازوت ليس رقماً في جدول. إنه خبز يُخبز، وماء يُسخن، وبيت يُدفأ، ومعصرة زيتون تتوقف، وسيارة نقل تحمل الناس أو الخضار. لذلك حين أعلنت الشرائح السعرية، لم ينظر الناس إليها كقرار فني، بل كوعد بأن الشتاء سيكون أقل قسوة. لكن الإعلان لم يأتِ في فراغ. سبقه بأيام قرار رفع سعر المازوت 40% من 125 إلى 175 ليرة، ورفع البنزين بين 26 و28%، فردّ الشارع بغضب بلغ إدلب والرقة ومناطق أخرى، وتخللته طرق مقطوعة وإطارات محروقة. بعد ذلك جاءت الشرائح بثلاثة أسعار: 115 ليرة للمدعوم، و150 لوسائل النقل وبعض الاستخدامات الإنتاجية والخدمية، و175 للمازوت بالمواصفات القياسية. هذا التسلسل وحده يجعل القارئ يتساءل: هل كانت الشرائح ثمرة دراسة، أم محاولة لإطفاء حريق؟

ثلاثة وخمسون يوماً فصلت بين وعد وزارة الطاقة وأول ليتر مازوت مدعوم وصل إلى مواطن. ففي 17 أيلول أعلن الوزير محمد البشير طرح مازوت بسعر 115 ليرة للتر للتدفئة والزراعة والفئات المستحقة، وفي 9 تشرين الثاني بدأ التوزيع في ثلاث محافظات فقط هي حماة ودرعا وطرطوس، وبين التاريخين تقدم البرد وتراجعت الثقة، وبقي سؤال لا يزال مفتوحاً: هل كان ما أعلن سياسة اقتصادية أم رد فعل على الشارع؟

الأرقام تكشف أن المشكلة ليست في المبدأ فقط، بل في حجم الفجوة. فأول ما يلفت في الأرقام اتساع الفجوة بين الطلب والقدرة. فقد قدر الوزير الطلب المحلي في أيلول بنحو 350 ألف برميل يومياً، فيما تراهن الوزارة على إعادة تشغيل مصاف محلية بطاقة 35 ألف برميل، أي نحو عشر هذا الطلب. وقال مدير الشركة السورية للبترول إن المازوت المدعوم سيستورد من الخارج. وبذلك أصبح نجاح الشريحة رهناً بتمويل وإمدادات خارجية لا بقدرة محلية. وعلى أرض الواقع عانت حلب وإدلب نقصاً حاداً في المازوت داخل المحطات، وظهرت طوابير أثرت في النقل والأفران ومعاصر الزيتون ونقل مياه الشرب.

ولا يبدو التمويل أكثر اطمئناناً. فقد قدرت إيرادات النصف الأول من 2026 نحو 2.7 مليار دولار مقابل إنفاق يقارب 3.7 مليار، بعجز يقارب مليار دولار. وأقر الوزير بأن كلفة لتر المازوت القياسي تقارب 206 ليرات، فالدولة تبيعه بأقل من كلفته، لكنه لم يوضح حجم الدعم ولا المدة التي سيستمر فيها، وهو ما يعني أن المواطن لا يعرف إن كانت الشريحة المدعومة التزاماً للموسم كله أم وعداً قابلاً للمراجعة.

أما الاستهداف فيطرح أسئلة أكبر، حيث تقضي الخطة بتوزيع 100 مليون ليتر على نحو مليون عائلة، بمعدل 100 ليتر لكل عائلة، وتبلغ كلفة هذه الحصة 11,500 ليرة جديدة للأسرة، وهي كمية تستهلكها أسر كثيرة في أسابيع. وتزداد الصورة قتامة حين نتذكر أن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن نحو 90% من السوريين تحت خط الفقر، فمليون أسرة لا تغطي، على الأرجح، كل من يستحق.

وفي حديث لرئيس لجنة الطاقة في مجلس الشعب إن الحصة مئة ليتر لكل عائلة ضمن خطة تمتد ثلاثة أشهر، وهذا التباين يشير إلى غياب معيار موحد معلن، وحين يغيب المعيار يتسع الباب للاجتهاد المحلي وللمحاباة، ويزيد الأمر تعقيداً أن الفارق بين الشريحتين، نحو الثلث بين 115 و175، يغري بالتحايل، فالتجربة الاقتصادية تقول إن المادة المدعومة تميل إلى التسرب نحو السوق الأغلى حين تغيب الرقابة ولا تنشر البيانات، وكان الوزير نفسه قد حذر من أن الإبقاء على الدعم من دون إصلاح يبقي المحروقات متاحة في السوق الموازية بأسعار مرتفعة، لكن شرائح لا تنفذ بجدية تنتج الأثر ذاته.

> من حق المواطنين والصحافة أن يعرفوا كميات المازوت الواردة والموزعة في كل محافظة، وأن تنشر هذه البيانات دورياً، فالأرقام المعلنة اليوم لا تسمح بالتحقق من شيء.

والإشكال هنا لا يكمن في مبدأ التسعير التفاضلي، فهو أداة مشروعة لحماية الأضعف في اقتصاد محدود الموارد. الإشكال في أنه أعلن قبل أن تتوفر شروط نجاحه: كميات مضمونة، ومصدر تمويل معلن، وآلية استهداف واضحة، والثمن يدفعه من لا يملك بدائل، فالأسرة التي تنتظر دورها في القوائم تنتظر في بيت بارد.

ما الذي ينبغي فعله

أول ما ينقص هذا الملف هو الشفافية، فمن حق المواطنين والصحافة أن يعرفوا الكميات الواردة والموزعة في كل محافظة، وأن تنشر هذه البيانات دورياً، فالأرقام المعلنة اليوم لا تسمح بالتحقق من شيء، ويتصل بذلك توحيد معايير الاستحقاق والحصة بين المحافظات، مع إتاحة طريق واضح للاعتراض على القوائم، حتى لا يتحول الدعم إلى امتياز محلي، وعلى الحكومة أن تستبدل بمدة الأشهر الثلاثة المفتوحة جدولاً ملزماً يستكمل التوزيع في جميع المحافظات قبل منتصف الشتاء، وأن تعلن صراحة مصدر تمويل الدعم ومدته، كي لا يتحول إلى قرار قابل للتراجع عند أول ضغط مالي.

وحيث يتعذر التوزيع العيني أو يتأخر، يستحق الدعم النقدي المباشر للأسر الأشد فقراً أن يدرس كبديل مكمل، إلى جانب البحث في بدائل الطاقة الأقل كلفة على المدى المتوسط، فاستعادة الثقة تبدأ حين يرى المواطن أن ما أعلن في الصحافة واللقاءات المعلنة يصل فعلاً إلى محطته وبيته.

الطاقة.. وما أدراك ما الطاقة السورية

د. حسين مرهج العماش



الواقع، إن أغلب السوريين اليوم هم في حالة الفقراء قولاً وفعلاً. فكيف نحل المشكلة؟

يجب أن نخرج من الحلول الجزئية المفروضة علينا بالقوة من الحكومة من أشخاص لا يستوعبون مهمتهم في إدارة الموارد البترولية بطريقة تنفع الوطن. ما نراه هو اجترار لذات الحلول الفاشلة من أيام النظام البائد.

المنطق يقول إن سورية دولة حرة وذات اقتصاد حر يعتمد على سوق حرة، ولكن ما نراه هو تخبيص مطلق باستخدام أسلوب النظام البائد في القوة والإفقار.

الحل يبدأ بمسارين اثنين، الأول، تطوير وتحسين القدرة الإنتاجية للطاقة ذاتياً ومحلياً اعتماداً على موارد النفط المحلية.

الثاني، ريثما يثبت الإنتاج المحلي قدرته في الأداء، يجب اعتماد آلية السوق الحر المنضبطة استيراداً وتصديراً تخفض تكلفة القرارات الإدارية الملتوية.

شخصياً، أنا ضد تخصيص أسعار المازوت للفقراء فقط، نظرياً هذا عمل إنساني جيد، ولكنه فعلياً أسلوب للفساد والتهريب و..... لا أستطيع قبول أو استيعاب منطق وجود ثلاثة أسعار لذات المادة في نفس البلد، هذا يعني العودة إلى أسلوب حزب البعث في التحكم بالبشر وفي تشريع الفساد، نحن نظرياً في دولة ذات اقتصاد حر ومع ذلك نتحدث عن أسعار مختلفة كأننا في دولة اشتراكية متهالكة.

المنطق يقول دع السوق الحر يحدد الأسعار - التي ستكون بقناعتي - أدنى الأسعار مادام العرض والطلب فعال في سوق حر بعيداً عن تدخل الحكومة لأسباب جبائية.

إنتاج مشتقات البترول ليس متاحاً بقدر كاف في السوق السورية، الأفضل هو تحرير استيرادها المنضبط لتخفيض أسعارها حتى ينتفع الكل بها.

عبء الدعم على الخزينة العامة

إذا تحقق النهوض الاقتصادي فإن مردوده سوف يغطي على جميع أعباء الميزانية ويزيد.

الأفراد ليسوا الوطن، ولكنهم قادرون على إنعاش الوطن أو دفعه إلى الهاوية.

وباعتقادي أن وجود شخص يسمى وزير الطاقة وكأنه «سوبر مان» يحكم النفط والغاز ومشتقاته، ويحكم الكهرباء كلها والري والسدود، هو بمثابة معجزة معاكسة.

فهو رجل ليس لديه الفكر الاستراتيجي الكافي ولا المعرفة المهنية الكافية ليفتي في كل هذه المواضيع المتشعبة حتى وإن اكتسب خبرته في إدلب، ولم يستعن بأهل الخبرة والكفاءة أيضاً.. لقد أفلح هذا الوزير في وقت قصير في تخريب ما لم يخربه النظام البائد في عقود، وكأن حكومته قد أرسلته وقالت له اذهب أنت وربك فقاتلا أننا هاهنا قاعدون.

إنه إنسان ظلم نفسه بتحمل أعباء غير قادر على فهمها، وبذات الوقت ظلمته الحكومة الانتقالية بأن جعلته الواجهة التي تستقبل كل الانتقادات وهو يبتسم ببلاهة.

على الدولة أن تخرج من عقلية التاجر المحتكر، وخاصة إذا كانت المادة مهمة جداً للناس مثل النفط ومشتقاته.

كيف يمكن توفير المحروقات بأسعار مقبولة؟ سؤال تستطيع أي حكومة منتخبة ومؤهلة أن تجيب عليه، أما الحكومة الانتقالية فهي ليست قادرة فنياً ولا الظروف الإنتاجية تسمح لها، ومع ذلك تستخدم الأسلوب الإداري الإجباري في التسعير حسب ما يخدم الميزانية العامة وليس الاقتصاد الوطني ولا احتياجات المجتمع الفقير المنهك، فهي تنتهج سياسة منفصلة عن الواقع تماماً.

على الخزانة العامة أن تتحمل عبء المرحلة الانتقالية وليس الفقراء وحدهم يجب أن يتحملوا هذا العبء.

الحل الاقتصادي الموجع هو بالسماح بالاستيراد المنضبط لجميع المحروقات، وسيكون الفارق بين السعر المحلي - وهو الدولي تقريباً - وبين تكلفة إنتاج الجزء منه محلياً هو العبء الحقيقي على الميزانية، وبقناعتي أن العبء على الميزانية العامة لن يتجاوز 10% من فاتورة استهلاك المحروقات البترولية، وهو شائع ومنطقي.

وفي المقابل فإن المردود على التنشيط الاقتصادي الوطني سيكون هائلاً على المدى القصير والمتوسط، فإذا كانت الحكومة غير قادرة على توفير هذه المواد محلياً، وهو ليس بالأمر المعيب فلماذا تخترع وسائل تسعير بهيمية لا تخدم أحداً؟

هل نحتاج إلى مؤسسات رقابية لتنظيم الأسعار؟

لا ونعم بنفس الوقت.

لا لأننا لا نريد تدخل الحكومة فيما لا تملكه وتفرضه على الناس بأسلوب الإكراه وخاصة في هذا المجال البترولي، فهي أثبتت فشلها في كل حين وقد دفع الناس والاقتصاد ثمناً باهظاً نتيجة هذا الفشل.

ونعم، من جهة أخرى نحتاج إلى وضع قواعد وتشريعات منطقية من قبل مجلس الشعب المنتخب، ورقابة على أداء الحكومة في مجال الطاقة بحيث تكون قرارات الحكومة منسجمة مع احتياجات الاقتصاد الوطني ومع إمكانيات القدرة الشرائية للمواطنين، لا أن تقررها لجان إدارية في التسعير مكونة من أفراد هواة ليس لديهم وعي بموضوع الطاقة فعلاً.

زبدة الكلام: في النفط لا يوجد زبدة.

المحروقات تُحرق السوريين

حسام بدرخان

تقترب ذكرى فرار الأسد وخلاص السوريين من أحلك حقبة في تاريخهم بالتزامن مع انخفاض درجات الحرارة المُقترنة بغلاء المحروقات. فلمَ يُؤكد الجميع أنَّ غلاء المحروقات في سورية هو أعظم مصائبهم؟

يكمن السرُّ في أنَّ المحروقات في سورية مُرتبطة بكل الاقتصاد السوري تقريباً من مخابز (تعمل على المازوت) ووسائل النقل (تعمل على المازوت والبنزين) والطاقة (تعمل على الغاز وربما المازوت)، والتدفئة (من مازوت ومواد أخرى ترتفع أسعارها عند ارتفاع تكلفة النقل بسبب ارتفاع المحروقات).

لكن المُصيبة الأعظم أنَّ السوريين خاب ظنُّهم حين اعتقدوا أنَّ عودة آبار النفط إلى حكومة (أحسنوا الظنَّ بأفرادها) سيُؤدي لانخفاض أسعار المحروقات والارتقاء بالخدمات ويسود العدل والأمان. وهلَّلَ السوريون حين صدحت حناجر بعض الشخصيات بقانون السير الجديد وإلغاء العقوبات عن وطنهم تِباعاً. لكن الصَّدمة كانت كبيرة مع تعطيل مسار العدالة الانتقالية وتباطؤ عمل لجنته وتضارب تصريحات السيد قبلاوي ثم اختفائه دون تصريح رسمي فوريّ. وازداد الامتعاض عند رفع الأسعار تدريجياً بشكل مُتَسَارع. وأحياناً كان الرَّفعُ دون تدرّج بسبب رفع الدَّعم عن بعض المواد، كالخبز والكهرباء والمحروقات والاتصالات، مع بقاء الرواتب دون المستوى المَطلوب. فلم يفهم السوريون كيف تتمُّ معاملتهم كالمواطن الأوروبي بالأسعار مع رواتب متدنية كالمواطن الإفريقي. ولم تَلقَ دَعوات الصَّبر آذاناً صاغية لأنَّ من يدعو للصبر والتقشُّف غير مشمول بهذه الدَّعوات، إذ إنَّ مواكب المسؤولين لم تتوقَّف ولم تتقلَّص حتى. ناهيك بالفرق الشاسع في الرواتب بين قلَّة من المُوّظَّفين وباقي المُواطنين.

لكن المُواطن لا يزال يحلم باجتياز مشروع قرار (تمَّ تداوُلُه على منصات التواصل) حول توحيد الرواتب وفتح شواغر كثيرة للوظائف الحُكومية وإعادة جميع المفصولين بسبب الثورة من وظائفهم (مع دفع رواتبهم السابقة بالإضافة لإعفاء تلك الرواتب من حسم التأمينات)، مع أمل بسيط بتسريع قرارات خفض أسعار النقل والخُبز والكهرباء عند انخفاض أسعار المحروقات كونها ترتفع مع ارتفاع سعر المحروقات لكنها لا تنخفض مع انخفاضه رغم أن تخفيض سعر المحروقات مؤخراً لا يَرقى إلى طُموحات الشعب المَكلوم.

السوريون في ألمانيا:

هل يعيد العمل المدني بناء الثقة بين السوريين؟

خالد المحمد



لا تقتصر صعوبة التعافي السوري على إعادة بناء المؤسسات والخدمات، بل تمتد إلى ترميم العلاقات الاجتماعية التي أضعفتها سنوات الحرب والنزوح وتباين التجارب والمواقف. وفي هذا السياق، يبرز العمل المدني بوصفه مجالاً يمكن أن يختبر فيه السوريون قدرتهم على التعاون رغم اختلافاتهم. لكن كيف يمكن تحويل المبادرات المشتركة إلى مدخل لإعادة بناء الثقة؟ وما حدود الدور الذي تستطيع الجمعيات والروابط المهنية والثقافية أداءه في مجتمع لا تزال آثار الحرب حاضرة في علاقاته؟

في قراءته لهذه المسألة، يربط الدكتور طلال المصطفى، الباحث في علم الاجتماع السياسي، إمكان تجاوز التباعد الاجتماعي بتوافر فرص فعلية للتفاعل والمشاركة، وبوجود مؤسسات تحمي الحقوق وتضمن المساواة. ومن هذا المنظور، لا تكمن أهمية العمل المدني في إطلاق المبادرات فحسب، بل في قدرته على بناء علاقات مستمرة تتيح للسوريين التعاون رغم اختلاف تجاربهم ومواقفهم.

من التباعد إلى العمل المشترك:

يردّ المصطفى اتساع المسافات الاجتماعية بين السوريين إلى تراكم تجارب العنف والخوف والنزوح واللجوء، وما رافقها من خسائر وتباين في التجارب والروايات عن سنوات الحرب. وأسهمت الخطابات المتصارعة، بدورها، في ترسيخ صور نمطية متبادلة، وجعلت التواصل بين بعض السوريين أكثر تعقيداً.

لكن هذا التباعد لا يمثل، وفق هذا التحليل، حالة ثابتة لا يمكن تغييرها. فالعلاقات الاجتماعية تتأثر بالظروف التي تنشأ فيها، ويمكن أن تتطور عندما تتاح للأفراد فرص للتفاعل والتعاون، بدلاً من بقائهم داخل دوائر مغلقة تعيد إنتاج التصورات السابقة عن الآخرين.

من هنا، تكتسب المبادرات التطوعية والروابط المهنية والجمعيات الثقافية والشبابية أهميتها؛ لأنها تنقل العلاقة من مستوى الدعوات العامة إلى تجربة عملية تجمع أشخاصاً حول هدف مشترك. فالعمل في مشروع مهني أو نشاط ثقافي أو مبادرة لخدمة المجتمع يتيح للمشاركين اكتشاف مصالح مشتركة، والتعاون على إنجاز مهام لا تتطلب تطابق مواقفهم في القضايا الأخرى.

ولا يعني ذلك أن العمل المشترك يزيل الخلافات تلقائياً، بل إنه يتيح التعامل معها ضمن سياق مختلف، تصبح فيه المسؤولية المشتركة أساساً للعلاقة، بدلاً من اختزال الأفراد في انتماءاتهم أو مواقفهم السابقة.

الجمعيات واختبار الثقة:

يبرز في مقاربة المصطفى دور الجمعيات المهنية والثقافية والطلابية والرياضية، إلى جانب المبادرات التطوعية، في توفير مساحات يختبر فيها الأفراد إمكان التعاون. وتكمن أهمية هذه الأطر في أنها تستطيع تحويل المشاركة إلى ممارسة متكررة، يتعلم خلالها المشاركون تنسيق جهودهم وتحمل المسؤولية والعمل ضمن قواعد مشتركة.

غير أن تأسيس جمعية أو إطلاق مبادرة لا يكفي وحده لبناء الثقة. فإذا ظلت المشاركة محصورة في دائرة اجتماعية متجانسة، فقد تعزز الروابط بين أعضائها من دون أن تفتح قنوات تواصل مع دوائر أخرى. أما توسيع المشاركة لتشمل أشخاصاً من خلفيات وتجارب متنوعة، فيمنح العمل المدني فرصة أكبر لبناء علاقات تتجاوز حدوده الأولى.

وبذلك، لا يتوقف أثر المبادرات على قدرتها على جمع الناس في مناسبة عابرة، بل على ما تتيحه من تعاون مستمر ومشاركة فعلية. فالثقة لا تُفرض بوصفها واجباً أخلاقياً، وإنما تتشكل تدريجياً حين يختبر الأفراد إمكان الاعتماد المتبادل، ويجدون أن اختلافاتهم لا تحول دون إنجاز عمل مشترك.

ماذا تضيف تجربة السوريين في ألمانيا؟

تتيح تجربة السوريين في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية النظر في دور المؤسسات وأماكن التفاعل اليومي في توسيع العلاقات الاجتماعية. فالمدارس والجامعات وأماكن العمل والجمعيات توفر فرصاً للقاء أشخاص من خلفيات مختلفة، والتعاون وفق قواعد مشتركة.

لكن المصطفى لا يعدّ الاندماج ضمانة تلقائية لتجاوز الانقسامات السابقة؛ إذ يمكن للفرد أن يحقق تقدماً مهنياً واجتماعياً مع احتفاظه بمواقف إقصائية تجاه جماعات أخرى. لذلك، لا تكمن قيمة تجربة المهجر في مجرد الانتقال إلى مجتمع جديد، بل في فرص المشاركة والتفاعل التي تتيحها، وفي مدى إسهامها في مراجعة الأحكام المسبقة.

ويمكن توظيف خبرات السوريين في الخارج لتطوير العمل الجمعياتي والمبادرات المهنية والثقافية، وربط أصحاب الخبرات داخل سوريا وخارجها بمشروعات تخدم المجتمع. غير أن الاستفادة من هذه التجارب تتطلب تكييفها مع الاحتياجات السورية وظروفها، بدلاً من نقل نماذج جاهزة بمعزل عن الواقع المحلي.

العمل المدني لا يعوّض غياب العدالة:

على الرغم من أهمية المبادرات المدنية، فإن دورها يظل محدوداً إذا غابت الضمانات المؤسسية التي تحمي الحقوق وتكفل المساواة وتتيح المشاركة. فالجمعيات تستطيع توفير مساحات للتواصل والتعاون، لكنها لا تستطيع وحدها معالجة التفاوتات أو ضمان المساءلة عن الانتهاكات. ومن هنا، يرتبط بناء الثقة بوجود مؤسسات تطبق القانون على الجميع، ولا تجعل الحقوق والفرص رهينة الانتماء أو الولاء.

كذلك، لا يمكن ترميم العلاقات الاجتماعية بمجرد تجاوز الحديث عن الماضي أو مطالبة المتضررين بنسيانه. ويؤكد المصطفى أهمية الاعتراف بالمعاناة، والاستماع إلى الضحايا، وكشف الحقائق، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم وفق إجراءات عادلة. فالتعاون المدني لا ينبغي أن يحل محل معالجة المظالم، بل أن يكون جزءاً من مسار أوسع يسمح باستعادة العلاقات من دون إنكار ما تعرض له السوريون.

وتتوزع المسؤولية هنا بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والنقابات والجامعات والمؤسسات الثقافية والإعلامية. فالدولة مسؤولة عن ضمان الحقوق وسيادة القانون، فيما تستطيع المبادرات المدنية توسيع المشاركة وإتاحة فرص للتعاون في الحياة اليومية. ولا يمكن تحميل المجتمع المدني وحده مسؤولية ترميم ما أفسدته الحرب، كما لا يكفي إصلاح المؤسسات من دون مشاركة مجتمعية فاعلة.

من المبادرات إلى الثقة المستدامة:

تكشف مقاربة المصطفى أن العمل المدني يمكن أن يفتح مسارات عملية لإعادة بناء الثقة، لكنه لا يضمن النتائج بمفرده. فاستدامة أثره تتطلب توسيع المشاركة، وتوفير فرص حقيقية للتعاون بين مختلف الخلفيات، ووجود بيئة مؤسسية تحمي الحقوق وتتيح الإسهام في الشأن العام.

وفي سوريا التي تسعى إلى التعافي من آثار الحرب، لا يكمن التحدي في إلغاء الاختلافات، بل في منع تحولها إلى حواجز أمام التعاون والمشاركة. فالثقة لا تُبنى بالشعارات، وإنما تتشكل عبر ممارسات متكررة يشعر فيها الأفراد بأنهم قادرون على العمل معاً ضمن قواعد عادلة تحفظ حقوق الجميع.

فهل يستطيع السوريون تحويل العمل المدني من مبادرات متفرقة إلى مساحات مستدامة للتعاون، تسهم في ترميم الثقة وتفتح الطريق أمام شراكة مجتمعية تتسع لاختلاف التجارب والمواقف؟

من يملك القاشوش؟

ماهر سليمان العيسى



لم تبلغ سارة الرابعة حين بدأت تتلقى هزائمها المتلاحقة على يد أختها يارا، التي تكبرها بثلاث سنوات. بعد كل جولة، تأتيني الصغيرة باكية، تشكو حظها العاثر، بينما تواصل يارا انتصاراتها المظفرة، وكأنها عقدت مع الحظ اتفاقاً سرياً لا يجرؤ على مخالفته!

يارا شديدة البأس واسعة الحيلة منذ طفولتها، ولم تتخلَّ عن أيٍّ من الصفتين حتى اليوم. أما سارة، فكانت آنذاك وديعة إلى حد يجعلها فريسة مثالية لمكائد أختها الكبرى. وميدان تلك المعارك ورق الشدة، أو «الكتشينة»، وتحديداً لعبة «الباصرة»، التي تولت يارا تعليم أختها قواعدها.

أثار انتباهي ذلك الانحياز الفاضح للحظ، فقررت تقصي الأمر. ولم يطل البحث حتى اكتشفت أن الحظ بريء من انتصارات يارا؛ فالفتاة ابتكرت نظاماً محكماً يضمن لها الفوز، مهما كانت الأوراق التي تحملها!

القاعدة التي تعلمتها سارة بسيطة: «الولد»، أي الأمير، هو «القاشوش» الذي يمنح حامله أفضلية حاسمة. إن وقع في يد يارا، فالقاعدة ثابتة لا تقبل النقاش. أما إن ذهب إلى سارة، فسرعان ما تكتشف المسكينة أن القاشوش أصبح «البنت»، أو الأميرة، أو ربما «الختيار»، أو الملك، بحسب ما تحمل أختها من أوراق!

تحاول سارة الاعتراض، فتسارع يارا إلى إسكاتها بثقة لا تقبل الجدل: «لقد قلت لك إن القاشوش هو البنت، أو الختيار، لكنك نسيتِ!». ثم تتصرف كما لو أن هذه هي القاعدة التي علمتها لأختها منذ البداية. فتقبل الصغيرة وتسكت على الخيبة.

لم تكن حيلة يارا في تغيير القاشوش وحده، بل في إقناع سارة بأن العيب فيها، وأن خسارتها نتيجة نسيانها وعدم فهمها لقواعد اللعبة. وهكذا تخسر الصغيرة مرتين؛ مرة حين تتغير القواعد لمصلحة أختها، وأخرى حين تتحمل مسؤولية خسارتها!

الملفت آنذاك أنه رغم هزائمها المتلاحقة، لم تفكر سارة في الانسحاب. أرادت أن تلعب مع أختها، وأن تستمتع بصحبتها، وأن تحافظ على تلك العلاقة التي تعني لها أكثر من الفوز. أما يارا، فقد كانت تريد صحبة أختها أيضاً، لكنها أرادت الفوز أولاً، وأن تظل الفائزة دائماً!

إحداهما تريد أن تلعب، والأخرى تريد أن تفوز. لكن يارا لم تكتفِ بمهارتها أو حظها الموجَّه، بل احتكرت حق تحديد شروط الفوز، ونصّبت نفسها خصماً وحكماً ومشرّعاً ومحكمة عليا لا تقبل أحكامها الطعن! أما سارة، فلم تكن أوراقها أضعف بالضرورة، لكنها لم تمتلك قاعدة ثابتة تحتكم إليها. كلما ظنت أنها فهمت شروط اللعبة، اكتشفت أن ما تعلمته لم يعد صالحاً، وأن عليها قبول تفسير أختها، حتى حين يناقض ما اتفقتا عليه قبل لحظات.

مشاغبة ومكر الطفولة لا أكثر، لكنها تكشف مفارقة تتجاوز تلك الطاولة الصغيرة: طرف يريد أن تستمر اللعبة لأنها تجمعه بالآخرين، وطرف يريد استمرارها بشرط أن يظل هو الفائز. ولا تعود المشكلة عندئذٍ في مهارة اللاعبين أو حظوظهم، بل فيمن يملك حق وضع القواعد وتغييرها، ثم تحميل الآخرين مسؤولية خساراتهم.

كم تشبه هذه المفارقة شيئاً من حال السوريين اليوم! فثمة من يريد أن يعيش مع الآخرين في وطنه، وأن يختلف معهم ويتنافس دون أن يخسر حقه في الانتماء إليه، وثمة من لا تكفيه المشاركة ولا المنافسة، بل يريد أن يحتكر تحديد شروطهما، وأن يجعل من انتصاره شرطاً لاستمرار اللعبة كلها.

لا تقتصر هذه الذهنية على السلطة، وإن كانت أشد خطراً حين تقترن بالقوة والقدرة على فرض الإرادة. فهي تظهر أيضاً لدى أطراف لا تملك اليوم تغيير القواعد، لكنها لا تعترض على احتكارها من حيث المبدأ، وإنما على أن يكون هذا الحق في يد غيرها.

كل من يتعامل مع سورية باعتبارها امتداداً لنفسه، لا وطناً يشترك فيه مع آخرين، يعيد إنتاج المأزق نفسه. يريد من الآخرين أن يقبلوه كما هو، لكنه لا يقبلهم إلا بعد أن يتخلوا عما لا ينسجم مع تصوره للبلد وهويته ومستقبله. يطالب بالمساواة حين يكون ضعيفاً، ثم يتنكر لها حين يصبح قوياً، كأنها وسيلة للوصول إلى التفوق، لا قاعدة لتنظيم الحياة المشتركة.

فكم مرة تبدلت تعريفات الوطنية والثورة والشرعية، بل حتى معايير الخيانة والولاء، بحسب موقع من يضع التعريفات ومصلحته؟ وحين يعترض الآخرون، لا يُناقش اعتراضهم، بل يُقال لهم إنهم لم يفهموا، أو نسوا، أو لم يدركوا حقيقة ما جرى. تماماً كما كانت يارا تفعل مع سارة، مع فارق أن خسارات السوريين لا تنتهي بدموع طفلة، بل قد تمتد إلى مصائر أجيال!

لعل أغرب ما في أحوالنا أن أحداً لا يريد مغادرة اللعبة، لكن كثيرين يريدون الاحتفاظ بحق تغيير قواعدها. وكلما تبدلت موازين القوة، ظهر من يعتقد أن كثرة أنصاره، أو حجم تضحياته، أو امتلاكه القوة، تمنحه حقاً إضافياً في تقرير ما ينبغي أن يكون عليه الوطن، وما ينبغي للآخرين أن يكونوا عليه داخله. حتى ليبدو أحياناً أن خلاف السوريين ليس على القاشوش وحده، بل على من يملك حق تسميته، ومن يحق له الاعتراض حين تتغير تسميته!

وليس في اختلاف السوريين ما يدعو إلى الخوف؛ فمجتمع خرج من عقود طويلة من الاستبداد لا يمكن أن يستعيد صوته بصوت واحد، ولا أن يرى مستقبله بعين واحدة. الخوف من أن تتحول هذه الأصوات إلى مشاريع متناحرة، لا يكتفي أصحابها بالدفاع عن تصوراتهم، بل يشترطون انتصارها لكي يعترفوا بحق الآخرين في البقاء شركاء في الوطن. وعندئذٍ لا يعود السؤال كيف نعيش معاً، بل كيف ينتصر بعضنا على بعض، ولو خسرنا جميعاً ما نتنازع عليه.

للسوريين تاريخ طويل مع الفرص الضائعة. في كل مرة يقتربون فيها من فتح باب جديد لمستقبلهم، يجدون من يسارع إلى احتكار المفتاح! لم تنقصهم الشجاعة ولا التضحيات، لكنهم افتقروا إلى ما يحوّلها من انتصارات عابرة إلى مكاسب وطنية مشتركة. واليوم، بعد سقوط النظام السابق، يُفتح الباب مجدداً، فيما يبدو أن بعض المتزاحمين على دخوله لم يتعلموا من التاريخ إلا كيفية إغلاقه خلفهم.

وللسلطة، بحكم ما تمتلكه من قوة، النصيب الأكبر من مسؤولية إبقاء الباب مفتوحاً للجميع. لكن المفارقة أن بعض المعترضين على احتكارها لا يرفضون الاحتكار نفسه، بل يتمنون لو انتقل إليهم! حتى شعار دولة المواطنة قد يتحول إلى قاشوش جديد، يرفعه كل طرف في وجه الآخرين، ثم يعيد تعريف المواطنة على مقاسه.

ما ينقص السوريين اليوم، ليس قاشوشاً أقوى، ولا لاعباً أبرع في انتزاعه، بل قواعد لا تتبدل بتبدل الأوراق والأيدي. قواعد يتوافقون عليها، ويؤسسون بموجبها عقدهم الاجتماعي ودستورهم ومؤسسات دولتهم، فلا يصبح الفوز بالسلطة ترخيصاً بتغيير شروط الحياة المشتركة. وإلا فسنواصل اللعب بالطريقة نفسها، ونختلف في كل جولة على صاحب القاشوش، بينما تضيع من بين أيدينا الجائزة الوحيدة التي تستحق الفوز: أن تصبح سورية بلداً طبيعياً يتسع للجميع.

كبرت يارا وسارة، وأصبحت كل منهما أمّاً. تعيش يارا منذ سنوات مع عائلتها في لندن، وسارة مع عائلتها في واشنطن. يفصل بينهما المحيط الأطلسي وآلاف الكيلومترات، لكنهما، على نحو يدهشني، تظلان ملتصقتين حتى تكاد كل منهما تشم رائحة الأخرى كل يوم!

لا أعرف اليوم من منهما تحمل القاشوش، ولا أظن أن الأمر يعنيهما أصلاً. ما أعرفه أنني لم أشهد في حياتي علاقة بين أختين تشبه علاقتهما، ولا شيء في هذه الدنيا يسعدني بقدر ما تسعدني محبتهما وقربهما، رغم كل تلك المسافات.

يارا لم تعد تحتاج إلى القاشوش كي تفوز، ولا إلى تغيير قواعد اللعبة لتثبت تفوقها. أما سارة، تلك الطفلة الرقيقة التي كانت تأتيني باكية بعد كل جولة، فقد كبرت هي الأخرى، ولم تعد تلك الصغيرة الوديعة التي عرفتها. أصبحت قوية إلى درجة أنني، أنا والدها، بتّ أحسب لها ألف حساب، وإن كنت ما زلت أحب حضورها وسطوتها!

كبرت ابنتاي، وأدركتا أن الحياة ليست لعبة ينبغي أن تخسر فيها إحداهما كي تفوز الأخرى، وأن المحبة لا تتعارض مع القوة، كما أن التعايش لا يعني التنازل عن الكرامة.

أما نحن السوريين، فمتى نكبر بما يكفي لندرك أن الوطن يتسع لنا جميعاً، وأن انتصار أحدنا لا ينبغي أن يكون مشروطاً بهزيمة الآخرين؟

حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية..

كيف أعاد الصراع السياسي تشكيل فتاوى ابن تيمية؟



في كتابه «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية»، يقدّم الباحث محمد جمال باروت دراسة تاريخية وفكرية تتجاوز السرد التقليدي للأحداث، لتبحث في الكيفية التي تتداخل بها السياسة مع الفقه في إنتاج الأفكار والمواقف التي تترك أثرها العميق في التاريخ.. فالكتاب الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لا يكتفي بتتبع الحملات المملوكية على كسروان، بل يجعل منها مدخلاً لقراءة تطور فكر ابن تيمية ودوره السياسي في سياق الصراع المملوكي ـ الإيلخاني الذي طبع المشرق في أواخر القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر الميلاديين.

ينطلق باروت من مراجعة نقدية واسعة للمصادر التاريخية التي تناولت كسروان وسكانها، مظهراً كيف ساهمت الكتابات اللاحقة في بناء روايات متناقضة عن هوية المنطقة وأهلها، تبعاً للانتماءات المذهبية لمؤلفيها.. ومن خلال تفكيك هذه السرديات، يكشف أن كثيراً ما استقر في الذاكرة التاريخية لم يكن نتاج الوقائع نفسها بقدر ما كان انعكاساً لصراعات الهوية والطائفة التي أعادت قراءة الماضي وفق احتياجات الحاضر.

وتبرز أهمية الكتاب في معالجته لشخصية ابن تيمية بوصفه فاعلاً تاريخياً متغيراً لا شخصية ثابتة. لذلك يقترح المؤلف التمييز بين ثلاثة أطوار في مسيرته الفكرية والسياسية. ففي مرحلته الأولى ظهر عالماً منشغلاً بالتدريس والتفسير، ثم تحوّل في المرحلة الثانية إلى شخصية عامة مؤثرة خلال المواجهة مع التتار، قبل أن تتبلور في المرحلة الثالثة رؤى أكثر تشدداً تجاه بعض الفرق الإسلامية، في ظل احتدام الصراع بين الدولة المملوكية وخصومها.. ومن هذا المنظور يعيد باروت قراءة الرسائل والفتاوى المنسوبة إلى ابن تيمية، واضعاً إياها في سياقها السياسي والعسكري بدل التعامل معها كنصوص منفصلة عن شروط إنتاجها.

كما يولي المؤلف اهتماماً خاصاً لحملات كسروان الثلاث، متوقفاً عند أدوار ابن تيمية فيها، ولا سيما الحملة الثالثة التي انتهت بخراب المنطقة وأسهمت، بحسب تحليله، في تشكيل تصوراته اللاحقة حيال عدد من الجماعات الإسلامية. ويخلص إلى أن تلك المرحلة شهدت انتقالاً من خلافات مذهبية قابلة للتأويل إلى تصنيفات أكثر حدة ارتبطت بمفاهيم الطائفة المتنعة والعدو الداخلي.

لكن الكتاب لا يبقى أسير الماضي، بل يحاول تفسير بعض مظاهر الحاضر من خلاله. فباروت يرى أن الصراع المملوكي ـ الإيلخاني انتهى منذ قرون، غير أن اللغة المذهبية التي تشكلت في ظله استمرت بأشكال مختلفة داخل المجال الإسلامي، ولهذا تبدو الدراسة محاولة لفهم الجذور التاريخية للاستقطاب السني ـ الشيعي المعاصر، وكشف الكيفية التي تتحول بها الصراعات السياسية إلى سرديات مذهبية طويلة العمر، قادرة على إعادة إنتاج نفسها جيلاً بعد جيل، حتى بعد زوال ظروفها الأصلية بقرون طويلة.

اَلهـــــــــــــــــارِبُ

أحلام دردغاني

أَكينَةُ الوُجودِ كَيانُهُ
البَوْنُ شاسِعٌ
التَهَمَتْ أَجزاءَهُ يَقَظَةٌ
ذُيِلَتْ بتَوْقيعٍ رَسمِيٍّ

أَشِعَّةُ الشَّمسِ لَوَّحَتْ
لِمَغيبٍ استَتَرَ
وَغُيِّبَ رُوَيدًا رُوَيدًا عَنْ وَاقِعٍ
مِحوَرُهُ أَرْضٌ وَسَماءُ

سَماءٌ زَرْقاءُ لَكِنْ
الغِيابُ مَوعِدٌ مِنْ عَدَمٍ
يَاقَةُ السُّترَةِ أَنيقَةٌ
هَكَذَا المَظاهِرُ

كُلٌّ يستَتِرُ
الانبهارُ آنِيٌّ
الصَّفَحاتُ مَطوِيَّةٌ بِعنايَةٍ
وأَفكارُنا تَتَأَرجَحُ.

غُرُوبٌ شاحِبٌ

انهمارُ الأَنْواءِ يَخطفُ اللَّوْنَ
مِنْ حَقيقَةٍ سَطَعَتْ شَرْقًا
الأَضْواءُ في نِزاعِها باهِتَةٌ
وَجْهُكَ يُنيرُ عَتْمَتي
وأَمْضي مُطمَئِنَّةً
دَرْبي عابِقٌ بِعِطْرٍ مُخضَلٍّ
بالأَمانِي
الزَّعترُ والزَّيتُ وَخُبزُ الصَّاجِ
لُبنانُ
الحُرِّيَّةُ انعِتاقٌ مِنْ ماضٍ
تَكَسَّرَ
لِيَهمسَ الوُجودُ لِلنَّحنُ
نَحُثُّ خُطانَا وَاهِمِينَ
أَنَّنَا قَدْ
اختَزَلنَا الحَكَايَا
وَنَقِفُ خاشِعِينَ
آنَ يَهمِسُ الوُجودُ
وَماذا بَعدُ؟





عطر المازوت

اليوم، المازوت في سوريا لم يعد «مادة تدفئة»، بل «خدمة مميزة» تحتاج إلى «اشتراك» و«تفعيل». والمواطن الذي كان يصطحب إلى الكازية عبوة 20 ليتر، استبدلها بزجاجة صغيرة حتى تحسبه يريد أن يعبئها من محل لبيع العطر مو كازية!



هلق صرت؟

100 مليون ليتر من مازوت التدفئة المدعوم بالتمام والكمال هي الكمية التي تم إقرارها وفق لجنة الطاقة في مجلس الشعب وبدأ توزيعها، مستهدفة قرابة المليون عائلة بمعدل 100 ليتر شهرياً لكل عائلة، تحمل الخطة المدعومة مفارقات غريبة؛ فمساواة الكمية بين المحافظات فيها الكثير من الظلم والإجحاف، والسبب يعود للجغرافيا! فعدد من المحافظات لسان حالها طوال الشتاء كما غنى وائل كفوري: "ليل وبرد وريح والدنيا برة مجنونة"، بحيث قد لا تكفي الكمية لأسبوعين على الأكثر في أحسن الأحوال، أما باقي الأيام فـ"دبر راسك". وإذا أبديت امتعاضاً ينط لك أحدهم بالقول: "هلق صرت تحكي؟!

باسورد

تتواصل جلسات الاجتماعات والمناقشات (السرية منها والعلنية) على مستوى الأسر السورية بشكل يومي بعد الإعلان عن بدء توزيع المازوت المدعوم لكل أسرة. وتفيد المعلومات بأن النقاشات تشهد حالة من التوترات والمشاحنات وتضارب وجهات النظر حول الطريقة التي سيتم من خلالها ترشيد الاستهلاك، وكمية المازوت المسموح تعبئتها في «الدبو» في اليوم، وفترة إشعال «الصوبيا» التي ستقتصر فقط على الفترة المسائية بشرط تحلّق كافة أفراد الأسرة حول مدفأة واحدة فقط في المنزل، تحت طائلة حرمان أي فرد من نعمة الدفء في حال تخلفه عن الحضور في الموعد المحدد ضمن الجدول الأسبوعي المقرر! فيما نُقل عن مصادر مطلعة أن بعض الأسر وضعت قفلاً على «الدبو» بشبكة مخفية وكلمة مرور (باسورد).

جهود 220 فولت

عاد التيار الكهربائي ليتصدر قائمة الكوابيس اليومية في عموم المحافظات السورية خلال هذه الأيام، وسط تقنين تجاوز في بعض المناطق 10 ساعات قطع مقابل ساعة وصل «يتيمة» قد تأتي وقد لا تأتي! وزارة الكهرباء تبرر الأزمة كالعادة بالصيانات الدورية وشح التوريدات، بينما المواطن السوري يحاول عبثاً إقناع أجهزة منزله بأن «النية الطيبة» تكفي لتشغيل البراد والغسالة. الأمر لم يعد مجرد ظلام، بل تحول إلى طقس درامي يومي؛ فالأسر باتت تتناول طعامها على ضوء "الليد" الشاحب الذي أصابت البطارياتِ المشغلةَ له فقْرُ الدم والهزال نتيجة ضعف التغذية والشحن، بينما طلاب المدارس يكتبون وظائفهم على ضوء شاشة الهاتف المحمول قبل نفاذ شحنه. فيما يسارع المسؤولون لشحن المعنويات بطاقة بذل الجهود الحثيثة (220 فولط 24/24)!

صدر وأفهم علناً

بعد أخذ ورد ومعارك كلامية وفيديوهات على وسائل التواصل الاجتماعي، صدر قرار - وبعد منتصف ليل السبت مطلع الأسبوع الماضي- بتخفيض سعر المازوت بنسبة 14%. وفق ما نُقل عن لجنة تحديد أسعار المواد البترولية والثروات المعدنية، فإن هذا «يخفف الأعباء عن المواطنين الذين تبين استطلاعات وسائل إعلام عديدة أن نحو 37% منهم «ع الحديدة» ولا يتحملون أي تكاليف تدفئة، سيما وأن الشتاء طرق أبوابهم هذا العام مبكراً كضيف ت»قيل دم وغليظظظ.» التخفيض يبدو رقماً محترماً في نشرات الأخبار وعند بعض المؤثرين فقط، لكنه جاء مخيباً للآمال ولم يكن ضمن سقف توقعات الناس التي ارتفع ضغطها وطقت فيوزاتها!

برجك اليوم

إذا كنت من مهدودي الدخل وليس لديك قدرة على شراء محروقات التدفئة ينصحك الفلك بارتداء 7 كنزات صوف وثلاثة سراويل، و"ربط بطنك بمشدّ عريض مدعّم "لتقليل الشعور بالجوع والبرد معاً و"لف حالك 360 درجة ببطانية "ضماناً للحصول الآمن على درجة حرارة 20 درجة، فالحكومة غير مسؤولة عن جغرافيا الشتاء!».



كلام رصاص

نضال خليل

طول الشتوية

كل التقارير والتوقعات من أهل الاختصاص، بما فيها المنظمات الدولية، تؤكد أن سورية ستواجه شتاءً قاسياً هذا العام، لجعل الناس -مع الظروف الاقتصادية الصعبة وخاصة أزمة المحروقات وأسعارها قياساً لمستوى الدخل- بين فكي كماشة؛ ليتحول سؤال «كيف رح تدبّر أمورك في التدفئة؟» إلى معادلة رياضية ينتف أينشتاين شعر رأسه الأبيض لعجزه عن حلها، ناهيك عن موظف مسكين لا يملك من حطام الدنيا سوى جيوب مثقوبة وجزدان يحتوي بطاقته الشخصية! فتأمين المازوت المنزلي أصبح أسطورة تراثية ترويها الجدات للأحفاد في عز «كوانين»، فيما تقضي الكهرباء وقتاً أطول في الغياب منها في الحضور. ويجد المواطن السوري نفسه أمام خيارات قاسية ومبتكرة للنجاة من عصف البرد: الخيار الأول: «عش الطيور» الجماعي، حيث تحشر الأسرة نفسها في غرفة واحدة وتتشارك بوضع دائري متلاصق والأيادي متشابكة، لعل حرارة الأحاديث الأسرية تضفي على الجو نوعاً من الدفء. الخيار الثاني: النفخ في اليدين وترديد «الأدعية المأثورة» بأن تشرق شمس الظهيرة سريعةً. كون المدافئ تحولت إلى «صمديات» منزلية، في حين عاد «ببور السبيرتو» الأقل كلفة-وفي أحيان نادرة «ببور الكاز»- ليتربع على العرش. أما الأكثر بحبوحة فاختاروا قشور الفستق أو التمز-مخلفات عصر الزيتون- مع ما تيسر من حطب الأثاث القديم الذي ضحى به صاحب المنزل ليشعله ويدفئ الأبناء لخمس دقائق فقط! من جهة أخرى، وللأمانة، تبقى تصريحات المسؤولين (أهل الشأن) مخلصة لتقاليدها العريقة في بث الدفء المعنوي؛ فهي لا تفتأ تبشرنا بأن «النشرة الجوية تشير إلى انخفاض طفيف» أو أن «الاستعدادات جارية على قدم وساق». الشتاء يمر، والبرد يتسلل إلى العظام، والفقير «المعتر» يكتشف كل عام أنه يمتلك طاقة صبر تكفي لتدفئة مجرة درب التبانة طوال الشتوية!

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 65 الأحد 22 تشرين الثاني 2026



المحليات الصناعية قد تساعد على إنقاص الوزن.. ولكن...



أظهرت دراسة أوروبية جديدة أن المحليات الصناعية قد تساعد في الحفاظ على فقدان الوزن بدرجة محدودة، في نتائج تعيد فتح النقاش حول دور بدائل السكر في مكافحة السمنة وتأثيرها في صحة الأمعاء.

ونُشرت الدراسة في دورية «نيتشر ميتابوليزم»، وشملت 341 بالغاً و38 طفلاً يعانون زيادة الوزن أو السمنة. وخضع المشاركون لبرنامج غذائي يهدف إلى خفض الوزن لدى البالغين والحفاظ عليه لدى الأطفال، مع متابعة استهلاك بعضهم للمحليات الصناعية مقابل تجنبها لدى آخرين.

وأظهرت النتائج أن المجموعتين حافظتا على الوزن المفقود خلال المرحلة الأولى من الدراسة، إلا أن مستخدمي المحليات الصناعية سجلوا وزناً أقل بمتوسط 1.6 كيلوغرام بعد عام مقارنة بالمجموعة الأخرى. كما رصد الباحثون تغيرات في تركيبة بكتيريا الأمعاء، تمثلت في زيادة أنواع ترتبط بإنتاج الأحماض الدهنية قصيرة السلسلة التي تلعب دوراً مهماً في تنظيم الطاقة ودعم وظائف المناعة.

وسجلت الدراسة أيضاً انخفاضاً في مستويات الكوليسترول بعد ستة أشهر وتراجعاً في محيط الوركين بعد عام، غير أن بعض التحسنات المرتبطة بعوامل خطر أمراض القلب لم تستمر حتى نهاية المتابعة.

ورغم هذه النتائج، حذر الباحثون من المبالغة في تفسيرها، مشيرين إلى أن نحو 40 في المئة من المشاركين انسحبوا قبل انتهاء الدراسة، ما قد يؤثر في قوة النتائج وإمكانية تعميمها، كما لا تزال الأبحاث السابقة تقدم نتائج متباينة بشأن التأثيرات طويلة الأمد للمحليات الصناعية.

وفي حين تعتبر هيئات صحية عدة عدداً من هذه المحليات آمناً للاستخدام، توصي منظمة الصحة العالمية بعدم الاعتماد عليها وسيلة أساسية لإنقاص الوزن، مؤكدة أن تقليل السكريات المضافة واتباع نظام غذائي متوازن يظلان الخيار الأهم للحفاظ على الصحة والوزن على المدى الطويل.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام
مؤسس الصحيفة
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أورفه لي
خالد الوهب
خالد معماري
خالد المحمد
مرعي الرمضان

لإعلاناتكم
+963 957 244 920
+963 933 590 227

العمليات الفنية
نينار برس
NINAR PRESS
مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press